

من مصنفات الحافظ

جزء في حديث

ماء زمزم لما شرب له

للحافظ

سراج الدين أبي الفضل
أحمد بن علي بن محمد السقلافي
« ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ »

تحقيق وتعليق

كيداني محمد خليفة

مؤسسة قرطبة

طباعة. نشر. توزيع

٢٠١٧-٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من
يهد الله فهو المهتد ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده
ورسوله ، صلوات الله وسلامه عليه ، وعلى آله وصحبه
أجمعين . أما بعد ؛

فإن ماء زمزم هو سيّد المياه وأشرفها وأجلّها قدراً ،
وأحبّها إلى النفوس ، وأغلاها ثمناً ، وأنفسها عند الناس ،
وهو هزّمة جبريل ، وسقيا الله إسماعيل^(١) ، وهو الماء
الذي غسّل به جبريل القلب الشريف الأطهر : قلب النبي
ﷺ^(٢) .

(١) من كلام ابن القيم في زاد المعاد (٣٩٢/٤) .

(٢) كما ثبت ذلك في صحيح البخاري (٤٩٢/٤) ٢٥ - كتاب

الحج ، ٧٦ - باب ما جاء في زمزم .

وهذا جزء حديثي في بيان حال حديث : « ماء زمزم لما شرب له » ، من تصنيف شيخ الإسلام الإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

جمع فيه الحافظ طُرُقَ ورواياتِ هذا الحديث ، مع الكلام على أسانيدِها جرحاً وتعديلاً ، وبيان عللها ، والحكم عليها .

وهذا الحديث مشهور على الألسنة ، واختلف الحفاظ فيه ، فمنهم من صححه ، ومنهم من حسنه ، ومنهم من ضعفه ، ومن هنا تأتي أهمية هذا الجزء ، وكذا من حيث إنه من تصنيف الحافظ ابن حجر ، والذي انتهت إليه رئاسة علم الحديث من عصره إلى الآن ، حتى صار هو المعول عليه في هذا الشأن ، المرجوع إليه عند الاختلاف .

هذا وقد انتهى الحافظ إلى الحكم بتحسين هذا الحديث .

- ومما يستشهد به لثبوت هذا الحديث - كما فعل الحافظ في غير هذا الجزء ، كما نقل عنه السخاوي في

المقاصد الحسنة - مارواه مسلم في صحيحه^(١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال في ماء زمزم : « إنها مباركة ، إنها طعام طعم » ، وزاد الطيالسي^(٢) من الوجه الذي أخرجه منه مسلم : « وشفاء سقم » .

- ومما يستشهد به على ثبوته أيضاً ، مارواه البخاري في تاريخه عن عائشة رضي الله عنها : أنها حملت ماء

(١) مسلم (٤/ ١٩٢٢) ٤٤ - كتاب فضائل الصحابة ٢٨ - باب من فضائل أبي ذر .

(٢) الطيالسي « منحة المعبود » (٢/ ٢٠٣) .

ورواه بالزيادة أيضاً : البزار « كشف الأستار » (٢/ ٤٧) والبيهقي (٥/ ١٤٨) وقال الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٨٦) : « رجال البزار رجال الصحيح » . وصحح إسناده المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ١٣٣) .

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ١٨٩) .

وهو عند الترمذي (٣/ ٢٨٦) ٧ - كتاب الحج ، ١١٥ - باب . والبيهقي (٥/ ٢٠٢) ولفظه : « أنها كانت تحمل ماء زمزم وتخبر أن رسول الله ﷺ كان يحمله » .

زمزم في القوارير وقالت : حمله رسول الله ﷺ في
الأداوي والقرب ، فكان يصبُّ على المرضى ويسقيهم .

- ومما يستدل به على ثبوت هذا الحديث أيضاً : تلقي
العلماء له بالقبول وعملهم به ، فلا يحصى كم شرب من
ماء زمزم من الأئمة لأمر نالوها^(١) عملاً بهذا الحديث ،
منهم الشافعي ، والحاكم ، والخطيب البغدادي ، والعراقي
وابن القيم ، وابن حجر .

وذلك لأن القاعدة المقررة عند العلماء هو الحكم
بصحة الحديث إذا تلقاه العلماء بالقبول ، وعمل به بلا
إنكار ، وإن لم يكن له إسناد صحيح ، وانظر للوقوف على
كلام العلماء في ذلك وتقريره - البحث الذي ألحقه
العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في آخر كتاب الأجوبة
الفاضلة^(٢) .

(١) كما سيأتي ذلك من كلام الحافظ .

(٢) الأجوبة الفاضلة ، للأسئلة العشرة الكاملة : (ص ٢٢٨ -

نسبة هذا الجزء للمصنف :

قال الحافظ في فتح الباري (٣/ ٤٩٣) في آخر كلامه على هذا الحديث : « وقد جمعت في ذلك جزءاً » .

هذا وقد تكلم الحافظ على هذا الحديث في تلخيص الحبير (٢/ ٢٨٧) ، وفي لسان الميزان (٤/ ٢٩٠) ، وفي الموضوع السابق من الفتح ، والناظر في كلام الحافظ في هذه المواضع وفي هذا الجزء ، يعلم يقيناً أن ذلك الجزء هو الذي أشار إليه الحافظ في الفتح .

– مخطوطة هذا الجزء :

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٤٤) مجاميع م ، ميكروفيلم (١٧٣٧٠) ، عدد صفحاتها (١٤) صفحة ، وعدد أسطر الصفحة (١٩) سطراً ، وهي نسخة جيدة ، إلا أن بها بعض التصحيقات ، اجتهدت في تصويبها ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

– العمل في هذا الجزء :

١ – تصحيح التصحيقات الواقعة في المخطوطة ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

٢ – عزو الأحاديث إلى أماكنها في كتب السنة ، ملتزماً في ذلك بتخريجات الحافظ في أغلب الأحيان ، زائداً عليه في مواضع يسيرة .

٣ – عزو النقل عن العلماء إلى مواضعه من كتبهم في الغالب .

٤ – وضع بعض العناوين القليلة لحسن التقسيم ، وجعلتها بين معكوفتين .

٥ – التعليق على بعض المواضع بما يتم الفائدة منها .

هذا ، والله سبحانه أسأل أن يكون إخراج هذا الجزء سبباً في تذكير وعمل المسلمين بهذا الحديث ، فيستحضرون عند شربهم لماء زمزم هذه الفضيلة والخاصية له ، فيشربونه بنية تعلم العلم النافع ، والإعانة على العمل الصالح ، أو بنية الشفاء من الأمراض ، أو للشبع ، أو لقطع الظمأ ، أو

لقضاء أي حاجة من حوائجهم ، التي فيها خير لدينهم
ودنياهم ، لأن كل ذلك داخل تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « لما
شرب له » .

كما أسأله سبحانه أن يكون عملي في هذا الجزء خالصاً
لوجهه الكريم ، وأن يكون علماً مما ينتفع به بعد موتي إلى
يوم الدين ، إنه سميع عليم ، قريب مجيب .

وكتب

أبو إبراهيم

كيلاني محمد خليفة

القاهرة في يوم الجمعة

يوم عرفة / ١٤١١ هـ

الموافق ٢١ / ٦ / ١٩٩١ م

نماذج من مخطوطة الكتاب

جزء فيه الجواب
عن حال الحديث المشهور في ما روى
لما شرب له من كبر الحافظ
العلامة طبيب العلل
الحديث شيخ المحررين
ورمته الى النظر
احمد علي محمد

باب
من نقل بعضهم عن ابي عبد الله
السنن
حدث عن ابي الفضل بن جبر
السنن
النفاد في ذكر الحج شرب من ما روى
السنن
مرات وثلاثه لعل لك حاجته اخذاه
السنن
الحديث ان ما روى من ما شرب لم بالحاجة
السنن
الاولى ان كانت معارج بعد اذها الماشدان
السنن
على الخريف بجاء مع النقص الثالث ان يدق عند
السنن
المشهور الحافي فعضي الله تبارك له ذلك الذي
السنن
شيخ طبقات الحماظ في مدحه كحطبت ربهما السلام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 شيخنا الشيخ الامام العلامة الخافظ شيخ الاسلام ملك العلماء
 الاعلام خاتمة النخلة والمجتهدين قاضي انقضاء شهاب الدين
 ابو الفضل احمد بن علي بن محمد بن محمد الكنا في السقلا في المصري
 الشافعي رحمه تعالى عن حديث ما روى ما شرب له ويات
 مرتبته سند اخفاط متعين قال السائل فان شجدا من
 طلبه العلم من كان يلازم الشيخ كمال الدين الذي يترتب ذكره
 جمع منه حالة ندرسه انه قال حديث ما روى ما شرب له
 فجدوا بعد من اخفاط الشيخ الخافظ ابو القاسم بن اخوان في الشيخ
 الخافظ شرف الدين الديباني والشيخ الخافظ في الدين ابو القاسم
 والشيخ الخافظ في الدين التلي بعمدهم الله تعالى برحمة
 وقفهم على ذلك من كلام هؤلاء العلماء او غيرهم اشبهوا ناسر اللام على
 افادكم الله تعالى اسين اجاب الحمد لله الذي
 لما اختلف فيه من اخوات باذنه الحديث المذكور ورد بلفظه
 من حديث جابر ومن حديث ابن عباس وحديث جابر اشهرها
 وورد عنه من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب وحديث
 عبد الله بن عمر بن الخطاب ومن حديث معوية بن وهب عن
 فاما حديث جابر ولم يخرج احد من اصحاب الكتب الستة غيره
 ما أخرجه ابن ماجه في صحيحه من الشيخ له قال حديثا هشام بن عمار

قال محمد

الصفحة الأولى من المخطوط

محمد بن المنكدر في هذا الخبر عن هذا الاسناد الذي نسب صحبه الى الخافط
 شريف الدين الدمشقي وقد تقدم القول في الحكم على الحديث المذكور
 من جهة هو ما فيته كفاية وتفسير المراد من حديث جابر حيث
 وقع فيه لما شربه منه اوله يظهر من حديث ابن عباس حيث
 مراد فيه ان شربه لبس في به شفاك الله الى اخره فان ذلك
 يظهر ان اللام او من في الحديث المذكور يعني من اجله واحسن
 ما في الحديث ما كثر في والله سبحانه وبما في القلم بالاضواء والحمد
 على سعة نأجده والله وليي وسلم والحمد لله رب العالمين
 وبسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم

سُئِلَ الشيخ الإمام العلامة الحافظ ، شيخ الإسلام ، ملك العلماء الأعلام ، خاتمة الحفاظ والمجتهدين ، قاضي القضاة ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر الكناfi العسقلاني المصري الشافعي رحمه الله تعالى - عن حديث : « ماء زمزم لما شرب له » ، وبيان مرتبته عند الحفاظ المتقين .

قال السائل : فإن شَخْصاً من طلبة العلم ، مِمَّنْ كان يُلْزَمُ الشيخ كمال الدين الدميري ، ذكر أنه سمع منه حالة تدريسه أنه قال : حديث « ماء زمزم لما شرب له » صحيحه أربعة من الحفاظ : الشيخ الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي ، والشيخ الحافظ شرف الدين الدميّاطي ، والشيخ الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد ، والشيخ الحافظ تقي الدين

السبكي^(١) ، تغمدهم الله تعالى برحمته . فهل وقفت على ذلك من كلام هؤلاء العلماء أو غيرهم ؟ أشبعونا من الكلام على ذلك ، وأفيدونا أفادكم الله تعالى آمين . أجاب :

الحمد لله ، اللهم اهدي لما اختلف فيه من الحق بإذنك .

الحديث المذكور ورد بلفظه من حديث جابر ، ومن حديث ابن عباس ، وحديث جابر أشهرهما ، وورد بمعناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ، ومن حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ومن حديث معاوية ، رضي الله عنهم .

[حديث جابر]

فأما حديث جابر ، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة غيره ، فأخرجه ابن ماجه في الحج من السنن له :
قال : حدثنا هشام بن عمار ، قال : ثنا الوليد بن

(١) في الأصل (ابن السبكي) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه ، لأنه الوالد . (ص ٤) (صواب في الخطوط) .

① سَمِعَ : « وَقَالَ : يَخْلَعُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي الثَّقَاتِ » مِنْهُ

٢١

أَنَّهُ

(صُرِّحَ بِهِ عَلَى
بَابِ مَعْنَى

مسلم ، قال : قال عبد الله بن المؤمل ، إنه سمع أبا الزبير يقول ، سمعت جابر بن عبد الله يقول ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ماء زمزم لما شرب له » (١) .

وفي هذا الإسناد عِلَّتَان :

إحداها : ضَعْفُ عبد الله بن المؤمل ، ضَعَفَهُ النسائي والدارقطني ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : ليس بقوي . وقال أحمد : ليس بذلك . وقال مرة : أحاديثه منكورة .

بِذَاكَ

فِي حَقِّهِ
مَرَّةً

وقال علي بن الحسين بن الجنيد : يشبه المتروك . واختلف فيه قول ابن معين ، فقال مرة : ضعيف . وقال مرة : لا بأس به ، له مناكير . وقال مرة : صالح الحديث . وقال ابن عدي : الضعف على أحاديثه يَبِينُ . وقال ابن سعد : ثقة . وكذا نقل ابن نمير . وقال العقيلي : لا يتابع على أكثر حديثه . ونقل المِزِّي عن ابن حبان أنه ذكره في الثقات (٢) الأثبات على أنه آخر ، وإلا فقد ذكره في الضعفاء (٣) ،

(١) ابن ماجه (٢/ ١٠١٧) - ٢٥ - كتاب المناسك ، ٧٨ - باب الشرب من زمزم .

(٢) كتاب الضعفاء (٢/ ٢٨) .

قله: وهو: منصور بن صحر. ليس بالثقاق.

٢٢ (*) في المحفوظ: ابيه (**) في المحفوظ: قيس ووصف

فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وقال في

الثقات^(١): عبد الله بن المؤمل عن عطاء. وعنه

منصور بن سفيان، وليس هذا أيضاً بصاحب أبي الزبير

[المكي] الذي روى عنه ابن المبارك، [ذاك ضعيف]. انتهى.

ولم يُصِب ابن حبان في جعله اثنين، بل هو واحد

مكي، روى عن عطاء، وعن أبي الزبير^(*)، وعن ابن أبي

مليكة، وغيرهم. روى عنه من أهل الحجاز: الشافعي

وابن جريج - وهو من أقرانه - ومعن بن عيسى. ومن

أهل الشام: الوليد بن مسلم. ومن أهل الكوفة: زيد بن

الحباب والعقدي وفهد بن عبد الرحمن وأبو نعيم. ومن أهل

خراسان: عبد الله بن المبارك والحسين بن الوليد،

وآخرون غير من ذكرنا، فهو مشهور ولم يتهم

بالكذب^(٢).

قال ابن عبد البر: هو سيء الحفظ، ما علمنا فيه شيئاً

(١) كتاب الثقات (٧/ ٢٨).

(٢) ولهذا كله قال عنه المصنف في التقريب: «ضعيف

الحديث».

(١) في المخطوط : في سند طار من مسنده قال :

(٢) ما يسهل المحقق فيه من فاضل المخطوط ، ذكره في جواره ص ٢٣

يسقط عدالته . انتهى .

فهو من هذه الحيشة ممن يعتبر حديثه ، وإذا جاء الحديث الذي يرويه من غير طريقه اعتضد بروايته ، وصار حسناً على رأي الترمذي ومن تابعه .

العلة الثانية : رواية الوليد بن مسلم عنه بغير تصريح بالتحديث ، والوليد يدلّس ويسوّي ، فلا يُقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث له ولشيخه ، ولكن هذه العلة منتفية ، فإن الحديث معروف عن عبد الله بن المؤمل [من غير رواية الوليد ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده^(١)] قال : حدثنا عبد الله بن الوليد ، حدثنا عبد الله بن المؤمل [عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ماء زمزم لما شرب منه »^(٢) .

في المخطوط : « له »

(١) المسند (٣/ ٣٧٢) .

(٢) ورواه أحمد أيضاً في المسند (٣/ ٢٥٧) من طريق علي بن ثابت ، عن عبد الله بن المؤمل به .

والبيهقي في السنن (٥/ ١٤٨) والطبراني في الأوسط (١/ ٤٦٩)

عن سويد بن سليمان ، عن عبد الله بن المؤمل به .

① في الجوهري مع آل باذان ، وصرفوا قومه لما في أخبار مكة
٢٤ للفاكهي ح (ج) .
١٠٧٦

ووقع اللفظان معاً عند الفاكهي في أخبار مكة فقال :
حدثنا محمد بن سليمان ، ثنا زيد بن الحباب . ح قال :
وحدثنا ابن أبي بزة ، ثنا محمد بن حبيب مولى الزبادان ① .
جميعاً عن عبد الله بن المؤمل ، عن أبي الزبير ، عن جابر
رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ماء زمزم
لما شرب له » . قال ابن أبي بزة في روايته : « أو منه » .
ورواه عمر بن شبة^(١) في كتاب مكة ، من طريق
المعافي بن عمران ، ومن طريق أبي أحمد الزبيري . كلاهما
عن عبد الله بن المؤمل .

وذكره ابن عدي في الكامل^(٢) في ترجمة عبد الله بن
المؤمل ، وذكر أن معن بن عيسى رواه عنه وساقه بسنده .

= وابن أبي شبة في مصنفه (٧/ ٤٥٣) عن سعيد بن زكريا
وزيد بن حبان ، عن عبد الله بن المؤمل به .

والخطيب في تاريخه (٣/ ١٧٩) عن سفيان ، عن عبد الله بن
المؤمل به .

(١) في الأصل (عمر بن أبي شبة) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الكامل في الضعفاء (٤/ ١٤٥٥) .

وكذا أخرجه الحكيم الترمذي من طريق معن .

وأشار ابن عدي إلى أن عبد الله بن المؤمل لم ينفرد به ،
وأنه رواه عبد الرحمن بن المغيرة ، عن حمزة الزيات ، عن
أبي الزبير ، عن جابر . انتهى .

وطريق حمزة هذه رويناها في الأوسط للطبراني وأخطأ
فيه راويه ، إنما هو عن عبد الله بن المؤمل فهو المتفرد به .

ووجدت له طريقاً أخرى عند البيهقي في السنن
الكبرى^(١) أخرجها من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي
الزبير . وقيل : إن راويها سقط عليه عبد الله بن المؤمل
أيضاً^(٢) . ومن ثم قال البيهقي : إن ابن المؤمل تفرد به^(٣) .
وقد جرت عادة كثير من الحفاظ إطلاق التفرد ، مع أن
مرادهم فيه تفرد الثقة ، وسأذكر بقية الكلام على حديث

(١) السنن الكبرى (٥/ ٢٠٢) .

(٢) قال المصنف في التلخيص : « ولا يصح عن إبراهيم ، إنما سمعه

إبراهيم من ابن المؤمل » .

(٣) السنن الكبرى (٥/ ١٤٨) .

① في المخطوط : « عنهما » . ⑤ في نسخة الدارقطني (٢) ٢٥٤ ح
 ٢٦ ٢٧٢٩ : « تستضيء » . ② في نسخة « لشبك »

جابر رضي الله عنه ، عند الجواب عن السؤال عن رتبة هذا
 الحديث في الصحة والضعف ، إن شاء الله تعالى .

[حديث ابن عباس]

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنه فرواه الدارقطني
 في السنن^(١) .

قال : حدثنا عمر بن الحسن بن علي ، ثنا محمد بن
 هشام بن علي^(٢) ، ثنا محمد بن حبيب الجارودي ، ثنا
 سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ماء زمزم
 لما شرب له ، إن شربته لتستشفى به شفاك الله ، وإن شربته
 ليشبعك أشبعك الله ، وإن شربته لقطع ظمئك قطعه الله ،
 هي هزيمة^(٣) جبريل ، وسقيا الله إسماعيل . »

بعد عن نسخة
 « في »

(١) سنن الدارقطني (٢) ٢٨٩ .

(٢) وهكذا جاء اسمه في الميزان واللسان ، وجاء في سنن الدارقطني
 (محمد بن هشام بن عيسى) . بل في نسخة « علي » بدل « حبيب »

(٣) قال في اللسان : « وجاء في الحديث في زمزم : إنها هزيمة جبريل
 عليه السلام ، أي : ضرب برجله فانخفض المكان فنبع الماء . » =

وقد ذكر الذهبي في الميزان^(١) هذا الحديث ، في ترجمة
عمر بن الحسن شيخ الدارقطني في هذا الحديث ، فقال :
عمر بن الحسن الأشناني القاضي أبو الحسن ، ضعفه
الدارقطني ، وجاء عنه أنه كذبه ، وله بلايا من ذلك ، قال
الدارقطني ... فسياق هذا الحديث .

قال الذهبي : فلقد أئتم الدارقطني بسكوته عنه ، فإنه
بهذا الإسناد باطل ، ما رواه ابن عينة قط ، بل المعروف
حديث جابر من رواية عبد الله بن المؤمل .

قلت : بل أخشى أن يكون الذي أئتم في هذا الكلام
الذهبي ، فإنه تكلم فيه فلم يُصِب ، والدارقطني أجل من
أن يقال في حقه هذا الكلام ، فإن عمر بن الحسن لم يتفرد
به حتى يلزم الدارقطني أن يشرح حاله ، وقد سلم الذهبي
ثقة من بين عمر بن الحسن وبين ابن عينة ، فلهذا انحصر

= وأصل الهزم الغمز باليد ، يقال : هزم الشيء يَهْزِمُه إذا غمزه
فصار فيه ثُقرة .

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٨٥) ، وانظر لسان الميزان (٤/ ٢٩٠) .

القدح عنده في عمر ، وليس آفة هذا الحديث من عمر علي ماسنييه .

فقد رواه الحاكم في المستدرک^(١) قال : حدثنا علي بن حمّشاد المعدل ، ثنا محمد بن هشام به . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي . انتهى .

فهذا كلام من عرف حال هؤلاء الرجال ، فإن علي بن حمّشاد من الأثبات ، ووالده بفتح الحاء المهملة ، وسكون الميم بعدها شين معجمة ، وشيخه محمد بن هشام ثقة عنده ، وإن كان ابن القطان وتبعه المنذري قالا : إنه لا يعرف . فقد عرفه الحاكم ومع ذلك فقد شذ في تصريحه برفع هذا الحديث وبوصله .

وأما الجارودي فقد ذكره الخطيب في تاريخه^(٢) وقال : إنه صدوق .

(١) المستدرک (١/ ٤٧٣) .

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٢٧٧) .

قلت : وهو كما قال ، إلا أنه انفرد عن ابن عينة بوصل
هذا الحديث ، ومثله إذا انفرد لا يحتج به ، فكيف إذا
خالف ؟ ! ، فقد رواه الحميدي وابن أبي عمير وغيرهما من
الحفاظ عن ابن عينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد . وهو
وإن كان مثله لا يقال بالرأي ، فيكون في تقدير ماله قال
مجاهد قال رسول الله ﷺ ، فيكون مرسلًا .

وقد رواه سعيد بن منصور في السنن عن سفيان بن
عينة كذلك .

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن عبد الجبار بن
العلاء ، عن سفيان كذلك .

وكذا رواه عبد الرزاق في مصنفه^(١) ، والفاكهي أيضاً
من طريق عبد الرزاق عن سفيان كذلك .

وكذا رواه الأزرق في كتاب مكة^(٢) ، عن جده ، عن
ابن عينة كذلك .

(١) المصنف (٥/ ١١٨) .

(٢) أخبار مكة المشرفة (ص ٢٩٠) .

هذا هو المعتمد ، ولا عبرة بمن يقول الحكم للواصل ، لأن ذلك ليس عند أئمة الحديث : علي وسفيان وأحمد ، بل المدار عندهم على أمانة الرجل وحفظه وشهرته ومعرفته بمن روى عنه وغير ذلك ، وكل ذلك هنا قد انتفى عن الجارودي ، فإنه بصري سمع من ابن عيينة شيئاً كثيراً ، فحديث من لازم ابن عيينة من أهل بلده ، مع ما عنده من الحفظ والإتقان يقدم على رواية من ليس من أهل بلده ، ولم يرو عنه إلا اليسير ، وشرط قبول الزيادة أن لا يتطرق السهو لمن يرويها^(١) ، وقد قال الشافعي في حديث رواه مالك : خالفه ستة أو سبعة اتفقوا على ذا ، ولم يزيدوا تلك الكلمة ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد . وإذا جاز أن يقال هذا في حق مالك ، فكيف بمن هو دونه في الحفظ والإتقان بدرجات كثيرة ؟ ! فحديث ابن عباس فيه هذه العلة .

(١) جاءت العبارة في الأصل (أن لا يتطرق السهو لمن لم يروها) وأظن أن « لم » زائدة ؛ لأنها تفسد المعنى على ما أرى .

وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه^(١) ضابط المنكر فقال : وعلامة المنكر في حديث المحدث : أن يعتمد إلى مثل الزهري في كثرة حديثه والرواة عنه ، فيأتي عنه بما ليس عند أحد منهم .

وقد روينا في المجالسة لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري قصة فيها أن ابن عيينة [حكم بصحة هذا الحديث ، ولكن لم يبين إسناده ، وهي من رواية المهدي عن ابن عيينة]^(١) فلعله أشار إلى هذه الرواية المرسلة ، وحكم للمتن بالصحة لثقة رجاله ، ولجئ الحديث من وجه آخر ، كما هو مشهور بين المحدثين من الحكم بصحة ما هذا سبيله .

[حديث ابن عمر وعمر وابن عمرو]

وأما حديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاصي ، فذكرهما صاحبنا تقي الدين القيسي المالكي في أخبار مكة له في الكتاب الكبير ، وأشار إليهما في مختصره ، وإسناد كل منهما وإياه فلا عبرة بهما .

(١) صحيح مسلم (١/ ٧) .

[حديث معاوية]

وأما حديث معاوية فأخرجه الفاكهي من رواية ابن إسحاق ، حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه قال : لما حج معاوية حججنا معه ، فلما طاف بالبيت صلى عند المقام ركعتين ، ثم مر بزمرم وهو خارج إلى الصفا ، فقال : انزع لي منها دلوأ يا غلام . قال : فتزع له منه دلوأ ، فأتي به فشرب ، وصب على رأسه ووجهه ، وهو يقول : زمزم شفاء ، وهي لما شرب له .

هذا إسناد حسن مع كونه موقوفاً ، وهو أحسن من كل إسناد وقفت عليه لهذا الحديث ، ولم يذكره صاحبنا مع شدة حاجته إليه .

وإذا تقرر ذلك : فمرتبة هذا الحديث عند الحفاظ باجتماع هذه الطرق يصلح للاحتجاج به ، على ما عرف من قواعد أئمة الحديث .

[تَحْرِيرُ النُّقْلِ عَمَّنْ نَقَلَ عَنْهُ السَّائِلُ أَنَّهُ صَحَّ الْحَدِيثُ]

- وأما المنقول عن الشيخ كمال الدين الدميري فلم يضبط الناقل عنه مانقله عنه ، فإنه ذكر^أ ابن الجوزي ، وقد ذكر صاحبنا تقي الدين في كتابه المذكور أن ابن الجوزي ضَعَفَهُ ، وأما أنا فلم أقف على ذلك ، فقد راجعت كتاب ابن الجوزي في « الموضوعات » وفي « العلل » فما رأيت هذا الحديث فيهما ، وله كتاب سماه : « تحريك القلب [الساكن] » إلى أشرف الأماكن ، ماهو عندي الآن ، فما أدري هل ذكره فيه أم لا ؟ ثم راجعته فوجدته ذكره بغير إسناد ، وذكر الصحابي ولم يصفه بصحة ولا غيره^(١) .

وذكر فيهم البدياطي ، والكلام عنه في تصحيح حديث جابر قد استبهم .

(١) قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٤/ ٣٢٥) : « وجزم ابن الجوزي بصحة الحديث ، مؤكداً ذلك بقوله في منهاج القاصدين : وقد قال ﷺ : ماء زمزم لما شرب له . » أهـ .

وذكر فيهم ابن دقيق العيد ، وكلامه إنما وقع في حديث
ابن عباس ، وله كلام عليه تبع فيه أبا الحسن ابن القطان
الفاسي ، ومال إلى ترجيح الحديث المذكور .

وذكر فيهم السبكي ولم أقف على كلامه في
تصحيحه^(١) ، بل ذكر في شرح المنهاج حديث جابر
وقال : إن ابن المؤمل تفرد به ، وإنه يختلف^(٢) في توثيقه .
وقد صححه غير من ذكر :

- فروينا في كتابه المجالسة لأبي بكر الدينوري ، ثنا
محمد بن عبد الرحمن ، ثنا الحميدي ، قال : كنا عند
سفيان بن عيينة فحدثنا بحديث : « ماء زمزم لما شرب
له » ، فقام رجل من المجلس ، ثم عاد فقال : يا أبا محمد ،
أليس الحديث الذي حدثنا به في زمزم صحيحاً ؟ قال :
نعم . قال الرجل : فأني شربت الآن دلواً من زمزم على
أنك تحدثني بمائة حديث . فقال له سفيان : اقعد . فقعد ،
فحدثه بمائة حديث .

(١) في الأصل (تصحيحه) غير واضحة ، ولعل ما أثبتناه هو
الصواب .

ذكر الدينوري هذه الحكاية في الجزء الرابع من المجالسة .
 واشتهر عن الشافعي الإمام أنه شرب ماء زمزم للرمي ،
 فكان يصيب من كل عشرة تسعة .
 وشربه الحاكم أبو عبد الله لحسن التصنيف ولغير ذلك ،
 فصار أحسن أهل عصره تصنيفاً .

ولا يحصى كم شربه من الأئمة لأمر نالوها^(١) ، وقد

(١) من ذلك ما رواه ابن عساكر في تاريخه (٧/ ٢٤) قال : سمعت
 أبا عبد الله الحسين بن محمد البلخي يحكي عن بعض شيوخه وأظنه
 أبا الفضل ابن خيمون : أن أبا بكر الخطيب كان يذكر أنه لما حج
 شرب من ماء زمزم ثلاث شربات ، وسأل الله عز وجل ثلاث
 حاجات :

- فالحاجة الأولى : أن يحدث بتاريخ بغداد بها .

- والثانية : أن يملئ الحديث بجامع المنصور .

- والثالثة : أن يدفن عند قبر بشر الحافي .

فلما عاد إلى بغداد حدث بالتاريخ بها .

ووقع إليه جزء من سماع الخليفة القائم بأمر الله ، فحمل الجزء
 ومضى إلى باب حجرة الخليفة ، وسأل أن يؤذن له في قراءة الجزء ،
 فقال الخليفة : هذا رجل كبير في الحديث ، وليس له إلى السماع
 مني حاجة ، ولعل له حاجة أراد أن يتوصل إليها بذلك ، فسلوه =

.....
 ما حاجته ؟ فسئل ، فقال : حاجتي أن يؤذن لي أن أُملي بجامع المنصور . فتقدم الخليفة إلى نقيب النقباء بأن يؤذن له في ذلك ، فحضر النقيب وأُملى الخطيب في جامع المنصور .

ولما مات أرادوا دفنه عند قبر بشر ، وكان الموضع الذي إلى جانب قبر بشر قد حفر فيه أبو بكر أحمد بن علي الطريثي قبراً لنفسه ، وكان يمضي إلى ذلك الموضع ، ويختم فيه القرآن ويدعو ، ومضى على ذلك عدة سنين ، فلما مات الخطيب سأله أن يدفنه فامتنع ، وقال : هذا قبر حفرت ، وفتحت فيه عدة فتحات ، ولا يمكن أحداً من الدفن فيه . فقيل له : يا شيخ ، لو كان بشر الخافي في الأحياء ، ودخلت أنت والخطيب عليه ، أيكما كان يقعد إلى جانبه ، أنت أو الخطيب ؟ قال : لا ، بل الخطيب . فقال : كذا ينبغي أن يكون في حالة الممات ، فإنه أحق به منك . فطاب قلبه ورضي أن يدفن الخطيب في ذلك الموضع ، فدفن فيه . أه .

ومن ذلك أيضاً ما قاله ابن القيم في زاد المعاد (٤ / ٣٩٣) : « وقد جربت أنا وغيري من الاستشفاء بماء زمزم أموراً عجيبة ، واستشفيت به من عدة أمراض ، فبرأت بإذن الله ، وشاهدت من يتغذى به الأيام ذوات العدد قريباً من نصف الشهر ، أو أكثر ، ولا يجد جوعاً ، ويطوف مع الناس كأحدهم ، وأخبرني أنه ربما بقي عليه أربعين يوماً ، وكان له قوة يجامع بها أهله ، ويصوم ويطوف مراراً ، أه .

ذكر لنا الحافظ زين الدين العراقي أنه شربه لشيء فحصل له .

وأنا شربته مرة وسألت الله وأنا حينئذ في بداية طلب الحديث - أن يرزقني حالة الذهبي في حفظ الحديث ، ثم حججت بعد مدة تقرب من عشرين سنة ، وأنا أجد من نفسي المزيد على تلك المرتبة ، فسألته رتبة أعلى منها ، فأرجو الله أن أنال ذلك^(١) .

وذكر الحكيم محمد بن علي الترمذي في نوادر الأصول عن والده أنه أخبره : أنه كان يطوف في الليل ، فاشتدت عليه الإراقة ، وخشي أن يخرج من المسجد إلى مكان

= قلت : وما حكاية ابن القيم يشبه ما رواه مسلم (٤/ ١٩٢٢) عن أبي ذر : أنه أقام ثلاثين ماين يوم وليلة ليس له طعام إلا ماء زمزم فسمن ، حتى تكسرت عكُنُ بطنه ، وما يجد جوعاً فلما أخبر النبي ﷺ قال : « إنها مباركة إنها طعام طعم » أي : تشبع شاربها .
(١) والظاهر أن الله تعالى قد استجاب لدعاء الحافظ ، فقد نال أعلى مرتبة في علم الحديث ، حتى صار هو المعول عليه في هذا الشأن في سائر الأقطار والأزمدة ، فرحمة الله تعالى رحمة واسعة .

يقضي حاجته ، فتلوث أقدامه بأقذار الناس ، وكان ذلك في الموسم ، فتوجه إلى زمزم فشرب منها لذلك ، فرجع إلى الطواف . قال : فلم أحس بالبول حتى أصبحت .

ولما ذكر الشيخ زين الدين العراقي في النكت على علوم الحديث لابن الصلاح : أن المختار الذي عليه عمل أهل الحديث جواز الحكم بالصحة للحديث ، وإن لم يوجد للمتقدمين فيه تصحيحاً - استدل على ذلك بأمر منها : استمرار عمل المحدثين على ذلك ، إلى أن قال : ثم صححت الطبقة التي تلي هذه ، فصحح الحافظ شرف الدين الدمياطي حديث جابر مرفوعاً : « ماء زمزم لما شرب له » في جزء جمعه في ذلك ، أورده من رواية عبد الرحمن بن أبي الموال^① ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر رضي الله عنه ، ومن هذه الطريق رواه البيهقي في شعب الإيمان^(١) ، وإنما المعروف رواية عبد الله بن المؤمل ، عن ابن المنكدر ، كما رواه ابن ماجه ، وضعفه

(١) البيهقي في شعب الإيمان (٨/ ٦٧) ، والخطيب في تاريخه (١٠/ ١٦٦) .

النووي^(١) وغيره من هذا الوجه . قال شيخنا : وطريق ابن عباس أصح من طريق جابر . انتهى كلام شيخنا^(٢) .

وقوله : إن ابن ماجه رواه من طريق ابن المؤمل عن ابن المنكدر - وَهَمْ ، وإنما رواه ابن ماجه كما تقدم من طريق ابن المؤمل ، [عن أبي الزبير ، عن جابر ، ولا يعرف أن أحداً من أصحاب ابن المؤمل] قال فيه عنه عن ابن المنكدر .

وقوله : إن الدمياطي صحح الحديث المذكور - فيه نظر ؛ فإن الدمياطي أورده من طريق سويد بن سعيد ، عن عبد الله بن المبارك ، عن عبد الرحمن بن أبي الموالي^(*) ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر . فذكره ، قال الدمياطي : هذا الإسناد على رسم الصحيح ، فقد احتج البخاري بعبد الله بن أبي الموالي^(*) ، واحتج مسلم بسويد بن سعيد ، واحتجا جميعاً ببقية رواه .

(*) في المخطوط : « الموالي » .

(١) المجموع شرح المذهب (٨/ ٢٤٦) .

(٢) التقييد والإيضاح (ص ١٣) .

المجموع شرح المذهب (٨/ ٢٤٦)

[قاعدة مهمة]

قلت : ولا يلزم من كون الحديث على رسم صاحبي الصحيح لكونهما أخرجا لرجاله أن يكون الحديث صحيحاً ، وقد نبه ابن الصلاح على ذلك في مقدمة شرح صحيح مسلم ، فقال : من حكم لشخص لمجرد رواية مسلم عنه في الصحيح بأنه من شرط الصحيح عند مسلم - فقد غفل وأخطأ ، بل ذلك يتوقف على النظر في كيفية روايته عنه ، وعلى أي وجه أخرج حديثه .

قلت : والحال هنا كما أشار إليه ابن الصلاح ، فإن سويد بن سعيد أخرج له مسلم ، لكنه لم يحتج به ، وإنما أخرج له ما توبع عليه ، صرح بذلك مسلم لما عاتبه أبو زرعة على تخريجه عن سويد ، وسويد مع ذلك كان متماسك الحال لما اجتمع به مسلم ، ثم عمي بعد ذلك ، ودسوا عليه من حديثه ما ليس منه فصار يتلقن ، وهذا الإسناد مما انقلب عليه ، فإنه حدث به في حالة صحته على الصواب :

فروينا في فوائد أبي بكر بن المقرئ من طريق سويد بن

سعيد المذكور قال : رأيت ابن المبارك دخل زمزم فقال :
اللهم إن ابن المؤمل حدثني عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن
رسول الله ﷺ قال : « ماء زمزم لما شرب له » ، اللهم
وإني أشربه من عطش يوم القيامة .

وكذلك جزم شيخ شيوننا الذهبي في تاريخ الإسلام
له ، وفي سير النبلاء في ترجمة عبد الله بن المبارك^(١) أن
الحسن بن عيسى رواه عن ابن المبارك كذلك ، وأن رواية
سويد عنه ، عن ابن أبي الموال^① منكرة .

فهذا الإسناد مستقيم ، وبه يظهر أن الإسناد الأول
انقلب على سويد ، فجعل موضع ابن المؤمل ابن الموال^① ،
وموضع أبي الزبير محمد بن المنكدر .

فهذا تحرير هذا الإسناد الذي نسب تصحيحه إلى
الحافظ شرف الدين الدمياطي^(٢) ، وقد تقدم القول في الحكم
على الحديث من حيث هو بما فيه كفاية .

(١) سر أعلام النبلاء (٨/ ٣٩٣) .

(٢) وممن اغترّ بهذا الإسناد أيضاً ابن القيم في زاد المعاد (٤/ ٣٩٢)
فحسن الحديث لأجله فأخطأ في ذلك .

وتفسير المراد من حديث جابر حيث وقع فيه : « لما شرب منه » أو « له » يظهر من حديث ابن عباس حيث زاد فيه : « إن شربته لتستشفى به شفاك الله ... » إلى آخره ، فإن بذلك يظهر أن اللام أو من في الحديث المذكور بمعنى : « من أجله » وأحسن ما فسر الحديث بالحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . وهو حسبنا ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير . ①

① ١٤١٥ هـ : « بلغ مقابلة في صلاة » .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المحقق
٤	التعريف بهذا الجزء
	أمر يستشهد بها على صحة حديث هذا الجزء
٥	١ - حديث أبي ذر عند مسلم
٥	٢ - حديث عائشة في التاريخ الكبير
	٣ - تلقي العلماء له بالقبول والتنبيه على القاعدة
٦	المقررة عند العلماء في ذلك
٧	نسبة هذا الجزء للمصنف
٧	مخطوطة هذا الجزء
٨	العمل في هذا الجزء
١١	نماذج من مخطوطة الكتاب
١٩	مقدمة المصنف
١٩	سبب تصنيف الكتاب ونص سؤال السائل

- طرق وروايات الحديث ٢٠
- حديث جابر رضي الله عنه ٢٠
- بيان عِلَّتِي إسناده هذا الحديث ٢١
- العلة الأولى : ضعف عبد الله بن المؤمل ٢١
- العلة الثانية : تدليس الوليد بن مسلم ٢٣
- ذكر بعض المتابعات للوليد بن مسلم ٢٣
- ذكر بعض المتابعات لعبد الله بن المؤمل ٢٥
- حديث ابن عباس رضي الله عنه ٢٦
- ذكر الحديث من رواية الدارقطني ٢٦
- تعقب الذهبي للدارقطني لإخراجه هذا الحديث
بكلام شديد ٢٧
- رد المصنف على الذهبي في ذلك وبيان ترجيح
وقف الحديث على رفعه إلا أنه له حكم الرفع
فيكون مرسلاً ٢٧
- ذكر بعض الروايات التي تدل على ترجيح الوقف
بيان علامة المنكر في الحديث ٣١
- حديث ابن عمر وابن عمرو رضي الله عنهما .
- حديث معاوية رضي الله عنه ٣٢

- ٣٢ تحسين المصنف لإسناد هذا الحديث مع وقفه .
- حكم المصنف على الحديث باجتماع طرقه بأنه
- ٣٢ صالح للاحتجاج
- تحرير النقل عن نقل عنه السائل أنه صحيح
- ٣٣ الحديث
- ٣٣ ١ - ابن الجوزي
- ٣٣ ٢ - الدمياطي
- ٣٣ ٣ - ابن دقيق العيد
- ٣٤ ٤ - تقي الدين السبكي
- ٣٤ ذكر من صحيح الحديث غير من ذكر
- ٣٤ - تصحيح سفيان بن عيينة لهذا الحديث
- ٣٤ - ذكر عمل بعض الأئمة بهذا الحديث
- ٣٤ - شرب الإمام الشافعي ماء زمزم للرمي
- ٣٥ - شرب الحاكم ماء زمزم لحسن التصنيف
- ٣٧ - شرب العراقي ماء زمزم لشيء وحصل له
- شرب الخطيب البغدادي ماء زمزم لثلاث
- ٣٥ حاجات فقضيت له (ت)
- ٣٦ - شرب ابن القيم ماء زمزم للاستشفاء (ت)

- شرب المصنف ماء زمزم لأن يرزقه الله حالة
الذهبي في الحديث ثم شربه بعد عشرين سنة
للاستزادة على تلك المرتبة ٣٧
- شرب والد الحكيم الترمذي ماء زمزم عند
اشتداد الإراقة عليه ٣٧
- نقل العراقي أن الدمياطي صحح هذا الحديث
تحرير المصنف النقل عن الدمياطي والرد عليه في
تصحيح الإسناد الذي أورد به الحديث ؛ لأنه مما
انقلب على سويد بن سعيد ٣٨
- الإشارة إلى قاعدة مهمة وهي : أنه لا يلزم من
كون الحديث أخرج صاحباً الصحيح لرجال
إسناده أن يكون صحيحاً ٣٩
- ذكر مايؤيد أن الإسناد مقلوب ، وهو كون سويد
رواه على الصواب في حال صحته ٤٠
- تفسير المراد بألفاظ الحديث حيث ورد مرة
« له » ، ومرة « منه » ٤٢
- خاتمة الجزء ٤٢
- الفهرس ٤٣